

2. Euzéby Alain (2000). « Introduction à l'économie politique – 1. Concepts et mécanismes », Eds Presses Universitaires de Grenoble, Grenoble.
3. Mankiw N. Gregory (1998). « Principes de l'économie », Economica, Paris.
4. Stiglitz J. C. Walsch (2004). « Principes d'économie moderne », de Boeck, 2^{ème} éd.
5. أوصيف عبد الوهاب، مدخل عام إلى علم الاقتصاد، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، مطبوعة جامعية، جامعة سعد دحلب البليدة، 2003.
6. Centre de formation de la profession bancaire, Enseignement du 2^{ème} degré, Cours d'économie générale, Paris, 1977.
7. حسن مدني، الاقتصاد الاسلامي، المكتب التعاوني للدعوة وتوعية الجاليات بالربوة، الرياض، 2008.

- برنامج المقرر:

الفصل	الموضوع
1.	موضوع، طبيعة ومنهجية علم الاقتصاد
2.	حدود الاقتصاد السياسي (علاقته ببعض العلوم)
3.	مبادئ ومفاهيم اقتصادية أولية
4.	الأسواق (Marchés)
5.	السلع والخدمات، الأعراف الاقتصادية والعمليات الاقتصادية
6.	الفاعلون (أو الأعراف) الاقتصاديون
7.	إنتاج السلع والخدمات
8.	الانتاجية

المحاضرة رقم 1: موضوع، طبيعة ومنهجية علم الاقتصاد

1.1. موضوع علم الاقتصاد السياسي (الحياة الاقتصادية)

الاقتصاد السياسي علم موضوعه دراسة النشاط الذي يمارسه الإنسان الذي يعيش في مجتمع، من أجل إشباع حاجاته وتحسين

اسم المقياس: مدخل إلى الاقتصاد

الميدان: العلوم الإنسانية والاجتماعية

الشعبة: العلوم الاجتماعية

نقط المقياس: السادس الأول (محاضرة)

رمز المقياس: L1S1DOMSS_8

وحدة التعليم: الوحدة الاستكشافية (UED1)

الرصيد: 2

المعامل: 1

أهداف المقياس:

تعريف وتمكين الطالب من مجموعة من المبادئ النظرية والتطبيقية الخاصة بعلم الاقتصاد، والتي هي ضرورية لكل من يريد حوض غمار عالم الاقتصاد. هذا الدرس بمثابة مدخل، يعتمد منطق تدريجي وتكاملي، موجه لأساتذة وطلبة الجامعة، ولكنه أيضا مفيد جدا وفي متناول كل قارئ يريد تعلم مبادئ وأبجديات علم الاقتصاد. ميزة هذا الدرس بساطته وبعده العملي التطبيقي وليس التنظيري، كما أنه يحتوي على مجموعة أسئلة وتمارين في نهاية كل فصل، تساعد على فهم أفضل لمحتوى كل فصل.

المعارف المسبقة:

لا يحتاج المقياس إلى معارف مسبقة ولكنه يحتاج إلى مطالعة واسعة.

الأستاذ المحاضر: مصلي رضوان، أستاذ محاضر بقسم العلوم

الاجتماعية (تخصص علم إحصاءات السكان)

البريد الإلكتروني: redlimadz@yahoo.fr.

أوقات الاستقبال:

الاثنين من الساعة 10³⁰ إلى الساعة 11³⁰ بقاعة الأساتذة (الطابق الأول) أو مخبر الدراسات السكانية، الصحة والتنمية المستدامة بالجزائر، في الأرضية (قبالة مركز السحب).

النصوص المعتمدة:

1. De Wasseige Yves (2005). « Comprendre l'économie politique », Editions Couleur Livres, Bruxelles.

كل فرد لم يعد يشتغل إلا بنشاط إنتاجي وحيد معين. سينتج عن ذلك، خبازون، خياطون، بناؤون... كل رجل متخصص بهذا الشكل في فرع معين للإنتاج، لن يستعمل لإشباع حاجاته الخاصة إلا جزءا صغيرا من السلع التي سيكون أنتجها، بل حتى، أنه قد لا يستهلك منها البتة. ما لن يستهلكه شخصا، سوف يستعمله للحصول على، عن طريق التبادل (l'Echange)، السلع الضرورية لإشباع حاجاته الأخرى (المقايضة).

هذه التبادلات سوف تصبح أسهل مع بروز سلعة وسيطة النقود (Monnaie) كل منتج سوف يبيع بذلك منتوجه، ليحصل مقابله على نقود، وبفضل هذه النقود، سيشتري من المنتجين الآخرين أو التجار مختلف السلع التي سيحتاجها. كل هذه الظواهر المتنوعة تمثل الحياة الاقتصادية، وهذه الحياة الاقتصادية هي بالتحديد ما يقترح علم الاقتصاد السياسي دراسته.

2.1. طبيعة الاقتصاد السياسي

الاقتصاد السياسي علم لأنه يستخرج قوانين.

نسمي قانونا علاقة ثابتة أو متجددة، منتظمة، تقوم بين ظواهر معينة تحت ظروف معينة. يوجد بالنسبة لكل علم قوانين خاصة، سواء تعلق الأمر بالفيزياء، الكيمياء أو علم الفلك. هل هنالك قوانين اقتصادية وما هي طبيعتها؟

أ. يوجد في الاقتصاد السياسي قوانين حقيقية تتميز بالخاصية العلمية. وما يثبت ذلك عمليا، هو وجود إمكانية فعلية لنوع من التنبؤ الاقتصادي. نلاحظ بالفعل، أنه إذا ما وقعت ظاهرة معينة تحت ظروف معينة، فإن ظاهرة أخرى مرتبطة بها لن تتخلف عن التحقق أيضا؛

أو زيادة رفاهه. إنه يقترح إمداده بالوسائل التي تجعل هذا النشاط أكثر وعيا وأكثر فعالية.¹ إن منطلق النشاط الاقتصادي ينحصر في فئات معينة للحاجات (Besoins) مثل الجوع، العطش، اللباس، المأوى...، التي يجدها الرجال والتي يجدون في إشباعها بواسطة وسائل سيبحثون عنها في العالم الخارجي (التنقل في زمن مضي بالحيوان مثلا).

هذه الوسائل، يسميها علم الاقتصاد السلع (Biens). وفق الحاجة المراد إشباعها، سوف تزيد أو تقل كمية الجهد الواجب أن يبذله الإنسان (صناعة كرسي، إنتاج القمح،...). في بعض المرات سوف يكون قليل (صناعة حذاء) وفي أخرى العكس (بناء منزل)، سيأخذ شكل صناعة حقيقية يمكنها أن تكون في آن واحد طويلة ومعقدة (صناعة سيارة). ولكن في كل الأحوال، هذا الإشباع سيكون له كلفة يمكن تقييمها.

يكشف التاريخ الاقتصادي عن تطور الطريقة التي كان يعملها الإنسان لضمان إشباع حاجاته (الإنتاج الطبيعي أو إنتاج سد الحاجة، إنتاج المبادلة أو السلعي المرتبط بوجود فائض اقتصادي).²

في المجتمعات البدائية، كانت الصيغة المستخدمة أساسا فردية. كل رجل كان يجتهد بمفرده في استخراج كل العناصر الضرورية لإشباع حاجاته المختلفة من العالم الخارجي.

بعد ذلك، حدث تطور قاد الإنسان إلى الاشتراك مع بني جنسه. عندها أصبح الرجل يتخندق في فرع من فروع الإنتاج. إنه يعتمد بذلك على تخصص تكميلي لأشخاص آخرين (Spécialisation complémentaire)، من جهة، وعلى ظاهرة التبادل، من جهة أخرى، ليضمن في الأخير، إشباع مجموع حاجاته المختلفة.

² دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الإسكندرية، مصر، 1993، ص 23.

¹ Centre de formation de la profession bancaire, Enseignement du 2^{ème} degré, Cours d'économie générale, CFPB, Paris, 1978, p 1.

(Système monétaire)، النظام المصرفي، للإنتاج، ...

من أجل توفير أكبر قدر من الرفاه للإنسان.

المخاضة رقم 2: حدود الاقتصاد السياسي (علاقته ببعض العلوم)

من أجل تحديد ميدان علم الاقتصاد السياسي، من الجيد تعيين فيما يتميز عن بعض العلوم الأخرى، التي لها علاقات وثيقة به.

1.3.1. الاقتصاد السياسي والقانون

في كثير من الأحيان، يدرس هذان العلمان نفس الظواهر. ولكنهما لا ينظران إليها من نفس الزاوية. إن تقديم مثال ملموس يسمح بإدراك الفرق.

لنفترض أن شخصا اشترى هكتار من العنب 10000 دج. لدينا حدث يهم في آن واحد القانون والاقتصاد السياسي.

سوف يعين لنا القانون الشروط التي يجب أن يخضع لها عقد البيع حتى يكون هذا الأخير مقبول، أو صحيح، أي يتلقى إقرار وتصديق ودعم السلطات العمومية. القانون يصيب (يضع) بعض القواعد التي يجب على البائع والمشتري احترامها.

يهتم الاقتصاد السياسي بهذا الحدث من زاوية أخرى. سوف يسعى لمعرفة لماذا الثمن حدد عند هذا المستوى، سيبحث عن أسباب ذلك: وفرة المشتري، مردودية العنب، المستوى العام للأسعار، ... الخ.

يبدو لنا الاقتصاد السياسي والقانون بذلك، جد متميزان وأههما علمان ذوا طبيعتان متميزتان. ومع ذلك، يوجد علاقات وطيدة بين القانون والاقتصاد السياسي.

لا يمكن للاقتصاد السياسي ألا يهتم أو يلقي بالا للقانون لأنه بإمكاننا ملاحظة نوع من التبعية للاقتصاد السياسي تجاه القانون.

مثال: في اقتصاد ما، يمكن لارتفاع في الكتلة النقدية (Masse monétaire)، أكبر من ذلك المسجل بالنسبة لحجم التبادلات (Transactions) (مجموع وسائل الدفع (Paiement))، أن يولد ميل ونزعة نحو التضخم، إذن يمكنه إحداث ارتفاع في الأسعار (Hausse des prix).³

نجد إذن في الاقتصاد السياسي، كما في العلوم الأخرى، انتظامات (Uniformités) تسمح بإصدار قوانين.

ب. هذه القوانين الاقتصادية تتميز بخاصيتين:

- إنها قوانين طبيعية (naturelles)، أي أنها تنتج أثرها خارج إرادة الإنسان؛
- وهي قوانين عامة (Générales)، كونها تتحقق في الأغلبية الساحقة للحالات.

لقد اعترض البعض على توفر هاتان الخاصيتان في القوانين الاقتصادية وزعم أنها ليست إلا تقريبية وتعرف العديد من الاستثناءات. في الحقيقة، ترجع هذه الأخيرة إلى أنه، في ميدان الاقتصاد، لا شيء مطلق، عكس ما يحدث في عالم الفيزياء. في كل مكان، أين يتدخل العامل الإنساني تظهر ردود أفعال غير متوقعة. بعض آثار القوانين الاقتصادية، التي يفترض منطقيا أن تقع، توجد معاكسة أو ملغية بآثار قوانين أخرى. من جهة أخرى، الشروط والظروف النظرية التي يستلزمها القانون لا تجتمع إلا نادرا. هذه التحفظات لا تمنع من أن معرفة القوانين الاقتصادية تسمح باستخراج ميولات ونزعات للأحداث والتصرف وفق ذلك. بالفعل، الاقتصاد السياسي، لا يكفي بالتفسير، إنه يشير أيضا إلى وسائل زيادة الدخل الوطني (Revenu national) في بلد ما، عبر التنظيم الجيد بقدر ما هو ممكن للنظام النقدي

سبداً في الارتفاع بسرعة أكثر فأكثر، فالدينارات المتاحة تجرى وراء العرض المحدود من السلع، وستدفع بأسعارها إلى أعلى. وهذا الطلب السريع على السلع يتحول إلى تضخم.

³ نظرية تضخم جذب الطلب (Demand Pull Inflation) تقرر أن تغيرات في حجم الاستثمار الخاص أو الإنفاق الحكومي، أو صافي الصادرات، يمكن أن تزيد من الطلب الكلي وتدفع بالنتيجة ما فوق مستواه الاحتمالي. فإذا ارتفع الطلب الكلي بسرعة وتجاوز الطاقة الإنتاجية المحتملة للاقتصاد، فإن الأسعار

حتى أنه، لما يتعلق الأمر بهذه الاكتشافات، نستعمل لفظة الثورة الصناعية أو التقنية (Révolution industrielle ou technique). هذه الثورة، أي هذا الأعمال للأساليب والطرق الجديدة للإنتاج، كانت له نتائج ومخلفات ذات أهمية قصوى. لقد عوض وحل الإنتاج ذي الحجم الكبير محل (Production de masse) الإنتاج الحرفي (Production artisanale)، عرف الحجم المتوسط للمؤسسات ارتفاعا، الشركات تضاعفت أعدادها، النظام المصرفي تطور

هذه العديد من الظواهر، التي سوف ندرس تفاصيلها في هذا المقياس، ترجع للاكتشافات التقنية والتي كانت لها ارتدادات على كامل النظام الاقتصادي. إذن تمارس التقنية تأثيرا معتبرا على الحياة الاقتصادية. لهذا السبب، يجب على رجل الاقتصاد الاهتمام بتطور التقدم التقني.

ولكن، وهذا هو المهم، التقني (Technicien) في خدمة الحياة الاقتصادية. إن التدخل التقني (إعمال التقنية) الذي يسجل تقدما أكيدا من وجهة نظر تقنية بحتة، على الأساليب القديمة، لا يمكن تطبيقه إلا إذا كانت هذه الأخيرة اقتصاديا ذات مردودية أو مربحة. مشكل الإنتاج لا ينحصر فقط في إنتاج المزيد دائما وبأي ثمن، ولكن في إنتاج المزيد دائما مقابل جهد أقل، بدلالة الحاجات التي نشعر بها.

3.3.1. الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع

تقترح السوسيولوجيا دراسة مختلف مظاهر العلاقات الموجودة بين الأشخاص في المجموعات التي يعيشون داخلها: على ما يقوم التنظيم الاجتماعي؟ ما هي الأفكار فيما تتعلق بالحياة، العالم والتاريخ، التي يعتقد فيها ويحملها أغلب الأشخاص والتي تتجسد في العلاقات التي تجمع فيما بينهم؟

ما هي بنى الأسرة، المدينة والدولة؟ ما هي الخصوصيات الثقافية (اللغة، أنماط التعبير الثقافي والدين، العوائد والتقاليد؟...) لكل مجموعة اجتماعية، وكيف تتغير أشكال هذه الخصوصيات لما مجموعتان اجتماعيتان ذواتا ثقافتان مختلفتان تحتكان؟

الاقتصاد عند تحليله لمشاكل اقتصادية معينة يجب عليه معرفة القوانين التي سرياتها قد يكون أثر على هاته الأخيرة. لنأخذ مثال: بفرنسا، منذ 1914، جاءت سلسلة كاملة من الترتيبات القانونية لتنظيم وتقنين، من أجل العمارات، العقود بين الملاك والمستأجرين. هذه الترتيبات حددت قيمة الكراء وبذلك مداخل رأس المال الذي كانت تمثل هذه العمارات. هذا ما يفسر لماذا فرنسا ما بين الحربين العالميتين لم تبنى إلا القليل من العمارات، لأن هذا البناء لم يكن ذا مردودية. هذا ما يفسر، جزئيا، أزمة السكن التي عاشتها فرنسا خلال السبعينات. عندما يريد عالم الاقتصاد دراسة سوق العقارات (immobilier)، يجب عليه معرفة هذه التشريعات.

من جهة أخرى، رجل القانون لا يمكنه عدم الاهتمام بالاقتصاد السياسي.

عندما يريد المشرع، مثلا، إصدار مرسوم أو أمر أو قانون للأسعار، يجب عليه حينها، من أجل بناء تشريع فعال، معرفة الميكانيكيات الاقتصادية لتشكيل الأسعار.

2.3.1. الاقتصاد السياسي والتكنولوجيا

نريد بالتكنولوجيا، دراسة الأساليب والطرق (Procédés) الصناعية أو، بشكل عام، كل المعارف، كل التقنيات التي يحتاجها الإنسان لضمان إنتاج السلع.

إذن، التكنولوجيا هي في خدمة الإنتاج، أي في خدمة الحياة الاقتصادية. سوف نبحرنا كيف تلك أو تلك الصناعة تمت. بينما يفسر لنا الاقتصاد السياسي لماذا هذه الصناعة تم القيام بها.

الاقتصاد السياسي والتكنولوجيا لهما موضوعان مختلفان. غير أنه، يوجد بين فرعي المعرفة هاذين، علاقات ونقاط التقاء.

التقنية هي إحدى مكونات الحياة الاقتصادية التي يجب على الاقتصادي أخذها بعين الاعتبار عند دراسته للظواهر الاقتصادية. شهدت نهاية القرن الثامن عشر (XVIII)، تفرجا لاكتشافات تقنية هامة جدا. هذه الاكتشافات، التي سمحت باستبدال الإنسان بالآلة واستخدام الطاقة الميكانيكية، أحدثت ثورة في طريقة الإنتاج.

الأحداث، يستخدم الاقتصادي منهجيات معينة، سر الآراء، المسح، المونوغرافيا، التحليل الإحصائي.

يخص الإحصاء بأهمية خاصة فهو يجعل له موضوعا للتجميع المنهجي للأحداث التي تستجيب للتقييم العددي ويدرس العلاقات التي يمكن أن توجد بينها. تأخذ الإحصائيات أشكالاً عديدة. أبسطها الجداول التكرارية. تستعير البعض منها معادلاتها من فروع الرياضيات الأكثر تعقيدا. البعض الآخر، أكثر تواضعا، يركز على تحويل البيانات العددية إلى منحنيات، تمثيلات ورسوم بيانية. هذه الإجراءات لها مزية تتمثل في جعل البيانات أكثر وضوحا، أكثر تعبيرا، استخراج المضامين العامة، الميولات، وتسهيل المقارنات.

تلعب الإحصائيات دورا مهما أكثر فأكثر، وتقدم حول ظواهر أكثر فأكثر تضاعفا، بيانات أكثر فأكثر دقة.

إذا كانت الإحصائيات تسهل أبحاث الاقتصاديين، فهي أيضا ضرورية لمسيري الدول الحديثة الذين ينوون التدخل في الحياة الاقتصادية لتنظيم أو توجيه الوضع. في كل الدول تقريبا، تم إنشاء مصالح للإحصائيات. بالجزائر الديوان الوطني للإحصائيات تابع لوزارة التخطيط.

أخيرا، البيانات الإحصائية تم تجميعها في مجموعات منسقة لحسابات وجداول تشكل المحاسبة الوطنية، الأداة ذات الأهمية الأولى للفهم والتدخل أو العمل الاقتصادي.

5.1. تعريف الاقتصاد السياسي

الآن بإمكاننا تقديم تعريف مبدئي للاقتصاد السياسي:

حسب (Lionel Robbins) الاقتصاد السياسي هو العلم الذي يدرس القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية، أو بتعبير أوضح، العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين أفراد المجتمع من خلال أو عبر عملية تبادل الخيرات المادية والخدمات، نقصد تلك

نرى من خلال عرضنا لهذه العينة من الأسئلة التي توجد ضمن المسائل الأساسية التي يطرحها عالم الاجتماع أن إجابتها لا يمكن أن تعرض عن الاقتصاد الذي يدرس في نهاية الأمر ميدان من الحياة الاجتماعية.

بالطبع، يقترح الاقتصاد السياسي الكشف عن قوانين عامة، أي مستقلة عن البني الاجتماعية، عن العوائد والأيدولوجيات. ولكن، من جهة، من المقطوع به، أن النظريات التي يصيغها مرتبطة بالمعطيات الاجتماعية لكل حقبة ولكل حضارة، ومن جهة أخرى، الدروس التي بالإمكان استفادتها منه، بهدف التدخل والعمل لا بد من تكييفها وتصحيحها حتى تتفق وخصوصيات كل مجموعة اجتماعية.

أيضا الاتجاه اليوم هو نحو التقارب بين الاقتصاد والسوسولوجيا. لفترة طويلة (1) فكر الأول انطلاقا من الشخص العقلاني كلية (Homo (l'Individu purement rationnel) (economicus)، الذي كان يطلب لنفسه فقط وبعيدا عن أي ضائقة أو عائق تعظيم رفاهه وإعمال كل إمكانياته من أجل بلوغ ذلك.

تدريجيا، تم الاعتراف بأن الشخص العقلاني كلية، الشبيه بالنواة، للاقتصاد السياسي، الذي كانت تقوم وتتم اعتمادا عليه كل البناءات والاستدلالات العقلية، كان من صنع العقل، مفيد قطعا من أجل التفكير والاستدلال المجرد، ولكن بعيد جدا عن الأفراد الحقيقيين. الذين سلوكهم يحمل بصمات تاريخهم وثقافتهم الخاصة.

وهكذا، أصبح كبار الاقتصاديين اليوم يبحثون على رؤية أكثر دقة وواقعية للإنسان بحرصهم على أخذ بعين الاعتبار المعطيات السياسية والاجتماعية.

4.1. منهجية ملاحظة ودراسة الظواهر الاقتصادية

لإعطاء تفسير للحياة الاقتصادية، ينطلق الاقتصادي من الواقع، يلاحظ الأحداث ويصنفها لاستخراج روابط تجمع بينها. من مجموع الملاحظات هذه يستخرج نتائج عامة. ومن أجل ملاحظة

9. لماذا اعترض البعض على وجود قوانين في الاقتصاد السياسي؟
10. كيف يسهم القانون في دراسة الظواهر الاقتصادية؟ أضرب مثلا (باختصار).
11. ما علاقة التكنولوجيا بالاقتصاد؟ أضرب مثال عن الثورة الصناعية.
12. ما علاقة علم الاجتماع بالاقتصاد؟
13. هل هنالك وجود للشخص العقلاني كلية (من المنظور الاقتصادي)؟

المحاضرة رقم 3: مبادئ ومفاهيم اقتصادية أولية

يدرس الاقتصاد أو العلوم الاقتصادية وفق منظور آخر: خيارات الأعوان الاقتصاديين (الأشخاص، الأسر، المؤسسات الصناعية أو التجارية، الدولة) المنجزة بهدف إشباع أهداف هؤلاء (مثلا: حاجات/رغبات الاستهلاك، أهداف ربحية،...); وكيف تحدد هذه الخيارات استعمال موارد العون الاقتصادي (الميزانية المتوفرة، الوقت المتوفر،...) أو المجتمع (الموارد الطبيعية، اليد العاملة،...).

نلاحظ أنه يوجد تعاريف مختلفة للاقتصاد (بمعنى علم اقتصادي)، ولكن أغلبها يعتمد معاني الخيار، الموارد والأهداف. يمكن للفظة الاقتصاد أيضا أن تحيل على وضعية اقتصادية معينة، أي مجموع نشاطات جماعة بشرية من حيث إنتاج واستهلاك الخيرات (مثلا: الاقتصاد الفرنسي، الاقتصاد الدولي،...).

وصف مبدي للوضع الاقتصادي:

الموارد نادرة، بمعنى أنها لا تسمح بفعل كل شيء. نتيجة ذلك، كل خيار يفترض بالنسبة للعامل تحكيم وموازنة بين إمكانيات مختلفة لتخصيص تلك الموارد (مثلا: المال منفق على شراء قرص مضغوط لا يمكن أن ينفق على دخول المسبح).

العلاقات المرتبطة بعمليات إنتاج وتبادل الخيرات والخدمات الضرورية لحياة أفراد المجتمع.⁴ هذا تعريف ثان للاقتصاد، لنفس العالم أعلاه: العلم الذي يدرس كيفية استعمال الموارد النادرة من أجل إشباع حاجات الأفراد الذين يعيشون في المجتمع، حيث يهتم من جهة، بالعمليات الأساسية للنشاط الاقتصادي، كإنتاج، وتوزيع واستهلاك الخيرات. ومن جهة أخرى، بالهيات والنشاطات التي من شأنها أن تسهل هذه العمليات.

غير أن التعريف الأكثر تداولاً لليونان روبنس، والذي يحض بمكانة خاصة لدى علماء الاقتصاد من أمثال (L. Mises) و (P. A. Samuelson) هو كالتالي: العلم الذي يدرس السلوك الإنساني، باعتباره علاقة بين الأهداف والوسائل النادرة الموجهة للاستعمالات البديلة. الاستنباط العام من هذا التناول المفاهيمي، هو أن الإنسان تعثره حاجات متعددة ولا محدودة، بينما موارده المتاحة محدودة ونادرة في الغالب، مما يخلق المشكلة الاقتصادية.

تمارين الفصل رقم 1 ورقم 2

1. ما هو موضوع الاقتصاد السياسي؟
2. ما هو منطلق النشاط الاقتصادي؟
3. يكشف التاريخ الاقتصادي عن تطور الطريقة التي كان يعملها الإنسان لضمان إشباع حاجاته، كيف ذلك؟
4. لماذا يعتبر الاقتصاد السياسي علما؟
5. ما المراد بالقانون الاقتصادي؟
6. ما الذي يثبت وجود قوانين حقيقية في الاقتصاد السياسي؟
7. اشرح باختصار ما المراد ب: (أ) الكتلة النقدية، (ب) حجم التبادلات أو وسائل الدفع، (ج) التضخم، (د) ارتفاع الأسعار.
8. ما هي خواص القوانين الاقتصادية؟

⁴ أوصيف عبد الوهاب، مدخل إلى علم الاقتصاد العام، مطبوعة جامعية، جامعة البليدة، مارس 2003، ص 5.

جدول رقم 1: ضرورة الخيارات

الاستهلاك	التوزيع	الانتاج	
الدخل المتاح (بعد إعادة التوزيع)	الدخل الاسمي الناتج عن الانتاج	عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) والتكنولوجيا	العوائق والندرة
الاختيار بين السلع المستهلكة والتوزيع بين الاستهلاك والادخار	القسمة بين الربح والأجور	توليفة عوامل الانتاج	الخيارات الأساسية

2.3.2. المحفزات أو المحركات (Incitations)

سؤال الانطلاق هو كيف يقوم الأعوان بخياراتهم؟ وكيف لهذه الخيارات أن تتغير بدلالة الظروف الاقتصادية؟ لما يواجه العون خيارا ما، يقوم بتقييم ومقارنة المزايا والمساوئ لمختلف الخيارات المتوفرة (مثلا: المستهلك يقارن النسبة بين النوعية/الثمن لسيارتين، مقلول يقارن المزايا/النقائص بمختلف المواقع الممكنة لمصنعه الجديد).

والمحرز أو الدافع هو مزايا من أيتها نوع تجعل خيار عامل يميل في اتجاه خيار معين. مثال عن الرغبات: نوعيات سلعة ما (من حيث كفاءة الأداء، المتانة، الشكل الفني، اقتصاد الاستعمال)، الثمن، الضمان، خدمات ما بعد البيع، ...

إذا كانت هنالك علاقة سببية واضحة بين المحرض والخيار، يمكننا التنبؤ أو التوقع كيف يؤثر تغير عند مستوى المحرض على الخيار. ملاحظة هامة:

الأعوان يتفاعلون مع المحرضات، هاته الأخيرة مهمة في فهم الخيارات المنجزة.

3.3.2. التبادل (Echange)

التبادل موجود منذ فجر التاريخ. في المجتمعات الحديثة، ملايين التبادلات تتم في كل لحظة (سلع وخدمات مقابل سلع وخدمات، سلع وخدمات مقابل المال، عمل مقابل أجور، ...)، تقريبا ولا واحد ينتج كل السلع والخدمات التي يستهلكها (عكس روبنسون كروزوي على جزيرته). بالعكس، الأعوان يميلون إلى

تؤثر على خيارات العون (Agent) محرضات (Incitations) (مثلا: إذا نزل ثمن القرص المضغوط، سيرتفع المحرض على الشراء)؛

للاختيار بين امكانات مختلفة، يحتاج العون إلى معلومات حول هذه الامكانات (مثلا: يحتاج إلى معلومات حول نوعية وثمان المنتجات).

كون الأعوان يتوفرون على موارد متعددة، بإمكانهم رفع أو زيادة مجال مجموع خياراتهم الممكنة عبر التبادل (مثال: يمكن للعامل أن يبدل وقته مقابل دخل سيسمح له بشراء سلع وخدمات، لا يمكنه أن ينتجها هو نفسه). تتم التبادلات في أسواق.

يحدد مجموع الخيارات المنجزة من طرف الأعوان وتفاعلهم توزيع الخيارات (الموارد) بين الأعوان. مثلا: خيارات الدراسات والوظيفية، الوقت الذي يرغب في العمل فيه، الطلب على العمل من طرف المؤسسات، درجة الانخراط في النقابات، ...، تحدد مستويات وتوزيع الأجور.

3.2. المفاهيم الأساسية

1.3.2. التحكيم (Arbitrage)

تستلزم ندرة الموارد وجوب التحكيم، أي القيام بخيارات. بعض هذه الخيارات فردية، مثلا: أختار الذهاب إلى السوق بدراسة عوض الحافلة، وأخرى جماعية (مثلا: المجتمع قرر أن نسير على اليمين). وبما أن الموارد متعددة الأشكال، يوجد العديد من أشكال الندرة (من حيث الميزانية، الوقت، الموارد الطبيعية، الفضاء المكاني، ...).

ملاحظة هامة:

لا شيء مجاني، التوفر على كمية أكبر من شيء ما يعني التنازل على شيء آخر. بفعل الندرة، التحكيمات حقائق ووقائع دائمة الحدوث في حياتنا.

الاقتصاد المختلط هو اقتصاد سوق، ولكن أين تتدخل الدولة في عدة قطاعات (بصفتها منتج، عبر التنظيم القانوني، عبر إعادة توزيع المداخيل، ...)، هذا هو الوضع في فرنسا.

ملاحظة هامة:

دراسة التبادل عبر السوق عنصر دال وأساسي لفهم كيف الموارد تتمح وتوزع، ما هي السلع المنتجة ومن يكسب أو يربح ماذا؟

5.3.2. المعلومة (Information)

للاختيار بين الامكانيات المختلفة، يحتاج العون لمعلومات حول هذه الامكانيات (مثال: معلومات حول النوعية، ثمن المنتجات المتوفرة).

غياب أو لا تماثل المعلومة (مثال: في حالة سيارة مستعملة) يمكن أن يكون عائق أمام حدوث تبادل في ظروف حسنة. بالإمكان أن تجد الدولة نفسها مقودة إلى التدخل (مثال: بإخضاع الإشهار إلى تنظيم قانوني) أو الطالبين (المستهلكين) يمكن أن يجدوا أنفسهم مظطرين إلى أن ينتظموا (مثال: عبر جمعيات حماية المستهلكين).

ملاحظة هامة:

معلومة، أو غياب المعلومة، يلعب دورا أساسيا في قدرة الأسواق على ضمان استعمال فعال للموارد النادرة للاقتصاد.⁶

6.3.2. التوزيع (Répartition ou distribution)

تحدد الأسواق الكميات المنتجة ولمن، ولكن لا شيء يضمن أن كل الناس سيكونون راضين. إن توزيع المداخيل والثروات الناتجة عن العمل الحر للأسواق هو في غاية اللامساواة! تعود الدولة لتتدخل لإعادة توزيع الموارد، من أجل التخفيف من الفوارق واللامساواة.

التخصص في نشاط وإلى تبادل منتج نشاطهم مقابل المال أو مقابل منتجات أخرى.

التبادل يسمح برفع وزيادة تنوع السلع والخدمات التي بالإمكان امتلاكها.

العديد من المبادلات تطرح مشاكل الإعلام ومخاطر أو تهديدات بعدم إشباعها (مثلا: سيارة مستعملة أو التبادل عبر الأنترنت).

إذا كانت تصلهم المعلومة بشكل جيد وإذا كان التبادل طوعي، الطرفين راجين مقابل الوضعية بدون تبادل. بالفعل، إذا كان أحد الطرفين يعتبر نفسه خاسر، فلن يتبادل! بالمقابل، إذا كان أحد الطرفين مضطر للتبادل (نتيجة ضغوط)، إذن بالإمكان أن تكون خسارة في التبادل.

المحاضرة رقم 4: الأسواق (Marchés)

تتم التبادلات في الأسواق. والسوق هو أي وضعية أين تتم مبادلات مثل (المعارض، أسواق القرى، البورصة، المساحات الكبيرة). والنقود أو النقد هو الوسيط الاعتيادي في التبادلات (في مقابل المقايضة).

اقتصاد السوق هو الاقتصاد أين أغلب المبادلات سوقية (Marchands) (أي تتم في السوق). والكمية المتبادلة من الشيء المعتبر وثمنها تتعين عبر التسويق الحر بين البائعين والمشتريين.⁵

في اقتصاد السوق، إنه عبر خيارات الأعوان في الأسواق أين تحل المسائل الأساسية التالية: أي سلع وخدمات ننتج وبأي كمية؟ كيف ننتج؟ لمن ننتج؟ من يتخذ القرارات الاقتصادية؟

بالنسبة لبعض السلع والخدمات، يمكن للدولة أن تتدخل إما على مستوى الأسعار (السعر يخضع للتنظيم القانوني)، إما بصفتها منتجة للسلع والخدمات (مثل: التعليم، الصحة، الدفاع الوطني، ...).

⁵ هذا التسويق لا يتم دائما خلال حوار بين البائع والمشتري (مثال: الشراء داخل المساحات الكبرى).

⁶ ملاحظة: المعلومة نفسها سلعة-خدمة يمكن أن تكون بضمن أو مجانية (مثال: المعلومة المقدمة من طرف جمعيات حماية المستهلكين)، غير أن لديها خصائص معينة، عكس سلع وخدمات أخرى،

4.2. الأسواق الكبرى الثلاث

يظهر الشكل رقم 3 أدناه مخطط شامل لاقتصاد مبسط يضم الأسر والمنتجين (الشركات والدولة). تتم التبادلات في 3 أسواق أساسية:

- **سوق السلع والخدمات:** يبيع المنتجون (الشركات والدولة) سلع وخدمات مقابل نقود للمشتريين (الشركات، الأسر والدولة)،
- **سوق الشغل:** يبيع الأفراد عملهم مقابل نقود للشركات والدولة،
- **سوق رؤوس الأموال:** قارضي الأموال (الأسر والبنوك) يقرضون المال لطالبي القروض مقابل وعود بالتسديد وبالدفع المستقبلي للفوائد. عمليا، هذه القروض يمكن أن تأخذ شكل عناوين (مثال: Actions, Obligations) يصدرها القارضون (الشركات، الدولة، بنوك).

ملاحظات:

كل سوق كبير هو في الحقيقة مجموعة كبيرة من الأسواق المتشابهة. نفس العميل يتدخل على مستوى العديد من الأسواق في نفس الوقت (مثال: شخص ما هو في نفس الوقت مستهلك، عامل، مستثمر ومقترض (يبيع وقته وكفاءاته في سوق الشغل، يشتري السلع والخدمات في سوق السلع والخدمات، ويقترض أو يقترض في سوق رؤوس الأموال)).

الكثير من السلع والخدمات المنتجة من طرف الدولة (مثال: التعليم، الصحة، الأمن) هي مجانية أو شبه مجانية (مثال: التعليم في جامعة الجزائر) ويتم تمويلها بشكل آخر (أنظر ما سبق).

في اقتصاد مفتوح على باقي العالم، يتبادل الأعوان الوطنيون السلع والخدمات مع باقي العالم على مستوى 3 أسواق.

5.2. مفاهيم أخرى

1.5.2. الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي

يهتم الاقتصاد الجزئي بسلوكيات الأعوان الاقتصاديين (الأفراد، الأسر، الشركات) ويدرس بالتفصيل الأسعار ومستويات الانتاج لقطاعات خاصة.

يهتم الاقتصاد الكلي بسلوك الاقتصاد في مجموعه وسلوك متغيرات مجملية من مثل البطالة الشاملة، الانتاج الاجمالي، نمو الاقتصاد، المستوى العام للأسعار والتضخم.

2.5.2. العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية

تعريف:

المتغيرة الاقتصادية حجم كمية قابلة للقياس بإمكانها التحول أو التغير.

يحاول الاقتصاديون فهم الحقائق أو الوقائع الاقتصادية بإلقاء الضوء على ارتباطات أو علاقات سببية بين المتغيرات.

الارتباط:

نقول عن متغيرين أنهما يرتبطان إيجابا إذا كانا يميلان إلى التغير أو التطور في نفس الاتجاه (مثال: التوفر أو امتلاك شعالة سيجارة والوفاة بسرطان الرئة)، ونقول عن متغيرين أنهما يرتبطان سلبا إذا كانا يميلان إلى التغير أو التطور في اتجاه معاكس.

السببية:

يوجد علاقة سببية بين متغيرين (علاقة سبب-نتيجة) إذا كانت الأولى تحدد الثانية (مثال: التدخين والوفاة بسرطان الرئة). حتى إن كانا مرتبطين، إثبات وجود علاقة سببية بين متغيرين كثيرا ما يكون صعب (مثال: أثر زيادة في الضرائب على النشاط الاقتصادي).

تمارين الفصل رقم 3 ورقم 4

1. لماذا لا يمكن اجتناب عمليات التحكيم؟
 2. اشرح كيف يؤثر كل واحد من التغيرات التالية على محفزات متابعة الدراسة في الجامعة؟
- أ. زيادة في حقوق التسجيل،

8. أعطي مثالان اثنان عن مشاكل تتعلق بالاقتصاد الجزئي أساسا، ومثالان عن مشاكل تتعلق بالاقتصاد الكلي أساسا. ما هو الفارق الكبير بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي؟
9. هل الأحداث أدناه تتعلق بالاقتصاد الجزئي أم الاقتصاد الكلي؟

أ. ارتفعت البطالة خلال الشهر الأخير،
ب. مؤسسة لصنع الأدوية اخترعت دواء جديد،
ت. بنك أقرض مالا لشركة كبيرة ولكن يرفض تقديم قرض لشركة صغيرة،
ث. معدلات الفائدة تخفض/تنخفض لكل المقترضين،
ج. نقابة تتفاوض للحصول على زيادة في الأجور وضمنان صحي (Assurance-maladie) أفضل،
ح. سعر البنترول في ارتفاع.

10. أعطي مثالان اثنان لمتغيرات على الأرجح هي مرتبطة إيجابا. في كل حالة، وضح إذا كان يوجد علاقة سببية بينها؛
11. على مغلف كيس فراش للقطط، يمكننا أن نقرأ الكتابة التالية: "يسمح هذا الفراش للقطط بالعيش ثلاث سنوات إضافية". هل تعتقد أن فراش القطط يمد فعلا في أمل حياة القطط أم أنك تعتقد أن هذا الارتباط تفسره عوامل أخرى؟ ما هو الاختبار الأمبريقي الذي بإمكانك إجراؤه لاختبار تفسيرك؟
المحاضرة رقم 5: السلع والخدمات، الأعران الاقتصاديون والعمليات الاقتصادية

1.3. تعريف آخر للاقتصاد (بدلالة الحاجات)

الاقتصاد هو العلم الذي يدرس كيف تستخدم الموارد النادرة لإشباع حاجات الإنسان الذي يعيش في مجتمع. مقارنة بالتعريف المسطر في الفصل الأول، هذا التعريف أكثر حصرا، كونه يركز على مفهوم الحاجات (في حين أن هنالك أهداف اقتصادية أخرى غير إشباع الحاجات).

ب. انخفاض معدل الفوائد على الديون الممنوحة للطلبة (على فرض وجودها)،
ت. ارتفاع في أجور العمال بدون مؤهلات،
ث. ارتفاع دخل ذوي الشهادات الجامعية.

3. إذا كانا يمتلكان معلومات كافية، لماذا الطرفان هم في وضعية أحسن بعد تبادل طوعي؟ (سطران على الأكثر)،
4. لماذا المعلومة ليست سلعة كباقي السلع؟ كيف تؤثر أنواع الخلل في المعلومة على الأسواق؟

5. ما هو الاقتصاد المختلط؟ صف بعضا من الوظائف التي بإمكان السلطات العمومية أن تلعبها أو التي ليس بإمكانها أن تلعبها في اقتصاد مختلط؟
6. أذكر الأسواق الاقتصادية الثلاث الأساسية وشرح كيف بإمكان شخص أن يتدخل في كل واحد منها بصفته بائع أو مشتري؟

7. الأحداث أدناه تتعلق بسوق الشغل، سوق رؤوس الأموال وسوق السلع والخدمات؟

أ. يحاول مستثمر اختيار داخل أي مؤسسة يضع أمواله،
ب. يسمح اكتساب خبرة عملية لأعران (Opérateurs) سلسلة تركيب أن تصبح أكثر فعالية،
ت. تحرير اقتصاديات أوروبا الشرقية تفتح أسواق جديدة للمنتوجات الأمريكية،
ث. على أمل تقليص التكاليف، مؤسسة كبيرة تفقد المال تقدم لعمالها منحة خاصة لتحريضهم على أخذ التقاعد المسبق،
ج. مستهلك يطوف بمركز تجاري بحثا عن هدية عيد ميلاد،
ح. لا بد على حكومة أن تقترض أكثر لتمويل نفقاتها.

2.3. الحاجات

هي متطلبات ولدتها الطبيعة (السنن التي تحكمنا) (الحاجات الأساسية) أو الحياة الاجتماعية (حاجات إنجاز (التكوين، التعليم)، رفاهية، ترفيه، يجلبنا فيها ويغويها بها الأشهار.

إنها جد مختلفة حسب الأشخاص، المجتمعات (مستوياتهم التنموية، تقاليدهم السوسيوثقافية، بيئتهم الطبيعية) وحسب تاريخهم (العديد من حاجاتنا كانت غير معقولة أو متصورة منذ 100 سنة)؛

وللحاجات خصائص عديدة:

- التنوع؛
- الاشباع (la satiabilité)؛
- الترابط والتداخل (l'interdépendance)؛
- التطور في الزمان والمكان؛
- مرتبطة بنفعية السلعة.

الاقتصاد والأحكام القيمية:

الاقتصاد لا يضع أحكاما قيمية على الحاجات، ولكن تكتفي برصدها وملاحظتها! بالفعل، مفهوم الحاجة في الغالب ذاتي ويقبل النقاش (مثال: هل الشات على الأنترنت حاجة حقيقية؟)، هذا ما يجعل عددها غير محدود.

بدلالة الحاجات ينتظم الإنتاج واستهلاك السلع. حاجات الإنسان هي إذن العامل الأساسي للحياة الاقتصادية، إنه من أجل إشباعها الذي يعمل الإنسان ويمارس نشاط.

في المجتمعات القديمة، كانت حاجات الإنسان قليلة. في مجتمعاتنا الحديثة، الحاجات تتضاعف، تتنوع، أكثر خصوصية، متجددة وغير محدودة. إضافة إلى الحاجات الأساسية، الحيوية (les besoins vitaux)، التي إشباعها ضروري للحفاظ على الحياة (الحاجة إلى الغذاء، الملابس، السكن، ...) هنالك عدد لا متناهي من الحاجات الجديدة، كثيرا ما تكون تقريبا ملحة وإجبارية بالدرجة نفسها.

3.3. السلع والخدمات

السلع والخدمات منتوجات تستجيب لحاجة؛ السلعة مادية (مثل الخبز)، الخدمة غير مادية (مثل: تحليقة الشعر).

يوجد معايير تصنيف مختلفة، يمكن بذلك للسلع والخدمات أن تكون:

- معمرة: (مثل: الأجهزة الإلكترونية، السيارة) أو غير معمرة (تستهلك في مرة واحدة، مثل المؤكولات)؛
- موجهة لاستهلاك الأسر أو لإنتاج المؤسسات؛
- للتسويق (مقابل ثمن ومنتجة من طرف القطاع الخاص)، أو غير مسوقة (مجانية أو شبه مجانية ينتجها القطاع العام)؛
- فردية (مثل: الملابس) أو جماعية (مثل الطرق والمدارس)؛

كما نميز بين السلع من حيث قيمة استعمالها (المتأية من نفعها) وقيمتها التبادلية (ثمنها).

السلع الاقتصادية عديدة ومتنوعة، يمكننا تصنيفها إلى سلع استهلاكية و سلع إنتاج حسب بعض خصائصها، حسب أنماط إنتاجها، حسب وجهتها المباشرة أم لا.

إن السلع الاستهلاكية أو المباشرة (Biens de consommation ou biens directs) قادرة على الإشباع الآني وبدون أي تحويل لحاجات الإنسان. الخبز، مثلا، سلعة استهلاكية.

بعض هذه السلع تتلف عند أول استعمال لها، مثل السلع الغذائية. نسميها سلع استهلاكية آنية (Biens de consommation instantanée). بالمقابل، هنالك

سلع أخرى، تمد نفعها أو خدماتها للإنسان خلال مدة قد تطول أو تقصر. إنها لا تتلف عند أول استخدام لها: الملابس، بيت، جهاز راديو، أحجار كريمة (الحجر الكريم سلعة لأنها تلي حاجة قلادة ذهبية): إنها سلع استهلاكية معمرة (Biens de consommation durable).

... يقدمون خدمات تستجيب مباشرة لحاجة الإنسان. هذه الخدمات يمكن أن نحكم عليها أنها نافعة. وبذلك، فليس هنالك فقط السلع التي تصلح لإشباع الحاجات. هنالك أيضا الخدمات (Les services)، التي هي أفعال ينجزها شخص والتي هي قادرة على إشباع حاجات أشخاص آخرين. نحن نميز أيضا بين السلع الفردية، السلع الجماعية، السلع القابلة للتسويق وغير القابلة للتسويق.

المحاضرة رقم 6: الفاعلون (أو الأعوان) الاقتصاديون

1.4.3. الأسر

مجموعة من الأشخاص يعيشون معا داخل نفس المسكن؛ يتوفرون على دخل (من العمل أو ملكية)؛ وبمداخيلها تستهلك الأسر وتوفر أو تدخر.

2.4.3. المؤسسات غير المالية

يتعلق الأمر بكل المؤسسات، ما عدى المؤسسات المالية؛ الذين ينتجون ويبيعون سلع وخدمات تسوق؛ وهي خاصة (مثل CEVITAL) أو عمومية مثل شركة السكة الحديدية (SNTF).

3.4.3. المؤسسات المالية

الفئة الأولى: المؤسسات المالية

والتي تجمع المدخرات (مثل: موضوعات (les dépôts) الأسر)، ومثلها البنوك، وكالات الادخار، ...

الفئة الثانية: شركات التأمين

والتي تجمع أقساط التأمين وتعوض المأمنين.

4.4.3. الإدارات العامة (AP)⁷

لديها أسماء أخرى مثل الدولة (السلطات العمومية)؛

ليست سلع الإنتاج أو الإنتاجية أو السلع غير المباشرة (Biens de production ou biens indirects)، المسماة أيضا، السلع رأس المال (Biens capitaux) قادرة بنفسها على الإشباع الآني لحاجة إنسانية. إنها سلع تستخدم في إنتاج سلع أخرى، التي هي وسائل إشباع. بعبارة أخرى، إنها تستخدم لإنتاج سلع استهلاكية. ماكينة، مثلا، هي سلعة إنتاج. إن نفع السلع غير المباشرة محكومة بنفع السلع التي تستخدم في إنتاجها. إنه نفع غير مباشر.

ولكن السلع غير المباشرة، السلع رأس مال، تضمن وتحكم الإنتاج. إن التقدم والتطور التقني (technique progrès) يعمل على تطويرها بشكل مستمر. في اقتصاد حديث، يلعب التقدم التقني دورا رائدا.

أما فيما يخص النفع (l'utilité)، فهو تحديدا، هذه الميزة أو الخاصية التي تمتلكها السلع لإشباع حاجات الإنسان. من وجهة النظر الاقتصادية، النفع مستقل كلية عن أي معنى أخلاقي. إن سلعة ما نافعة منذ اللحظة التي تصبح فيها صالحة لإشباع حاجة. النفع معنى حيادي. يصنف علم الاقتصاد كمفيد ونافع كل السلع التي تستجيب لرغبات الرجال دون الاهتمام بمعرفة إذا كانت هذه الحاجات طبيعية، مزيفة، وهمية أو ذميمة. إنه بهذا الشكل الذي يعد التبغ، الخمر، الأفيون سلعا اقتصادية، إنها مفيدة مجرد أن هنالك من ينتجها ومن يستهلكها. لما نعتبر إشباع حاجاتنا، نفكر قبل كل شيء في السلع المادية التي تمثل بالنسبة لنا نفعاً، أي الخبز، الألبسة، بيت أو دار.

لكن، لا بد من ملاحظة أن إشباع حاجة ما لا يتطلب دائما استعمال شيء مادي. في كثير من الأحيان، عمل يقوم به الإنسان يكفي. الطبيب، المهندس المعماري، المحامي، المصرفي،

⁷ نستطيع التمييز بين:

- الإدارات العمومية: والتي تجمع الدولة، الجماعات المحلية، الضمان الاجتماعي، والتي تنتج خدمات غير مسوقة موجهة للسكان المحليين أو توزع المداخيل أو الأجور، والتي يضمن تمويلها المجتمع المحلي.

- الإدارات الخاصة: والتي تجمع الجامع، النقابات، الجمعيات، الأحزاب السياسية، والتي تنتج خدمات موجهة لأعضائها، دون هدف ربحي، والتي تمويلها يتم بواسطة الاشتراكات التي يقدمها أعضائها والإعانات.

5.3. العمليات الاقتصادية

1.5.3. عمليات على المنتجات

الانتاج:

يتفق أو يقابله إنشاء سلع وخدمات جديدة؛ والتي هي قابلة أو غير قابلة للتسويق؛ ولديها عدة وجهات: استهلاك وسيط، استهلاك نهائي، استهلاك عمومي، استثمار، تصدير.

الاستهلاك الوسيط:

وهو مجموع السلع والخدمات المحولة أو المدمرة خلال عمليات الانتاج؛ وهي لا تعنى سوى المؤسسات والسلطات العمومية؛ ومثلها الطاقة، المواد الأولية، المواد النصف مصنعة (مثل: القرينة للخبازة، الحديد لصناعة السيارات).

ملاحظة هامة:

الاستهلاك الوسيط لا يضم العمل ولا التجهيزات (العمال والتجهيزات لا يحولون ولا يدمرون أثناء عمليات الانتاج !!!).

الاستهلاك النهائي:

ويضم السلع والخدمات المسوقة الموجهة نحو الاشباع المباشر لحاجات الأسر؛

الاستهلاك العمومي:

ويضم السلع والخدمات الموجهة للأسر والمؤسسات.

الاستثمار:

ويضم ما يلي:

- الماكينات الجديدة، بنايات المؤسسات الجديدة؛
- المساكن الجديدة للأسر؛
- البنائات الجديدة، المعدات، الهياكل (الطرق، الجسور، ...)
- على المستوى الماكرواقتصادي: يعين أيضا من خلال العبارة التشكل الخام لرأس المال الثابت؛
- ملاحظة: الاستثمار بطبيعته مكون من السلع المعمرة، مقابل الاستهلاك الوسيط الذي يتكون من سلع وخدمات غير معمرة (لأنها موجهة للتحويل)؛

تتأتى المصادر المالية (les recettes) للسلطات العمومية من الاقتطاعات، الضرائب والاشتراكات الاجتماعية الإجبارية؛ تنتج السلطات العمومية السلع والخدمات غير المسوقة (التي هي مجانية أو شبه مجانية)؛

تعيد السلطات العمومية توزيع المداخيل والإيرث (Patrimoine) (على شكل منح أسرية (Allocations familiales)، منح البطالة (Allocation de chômage)، وتعويزات الخدمات الصحية، ...؛

نميز بين 3 قطاعات فرعية عند مستوى الإنتاج (السلع أو الخدمات):

- الإدارات العمومية المركزية: (مثل: الإدارات المركزية، الجامعات، المتاحف الوطنية)؛
- الإدارات العمومية المحلية: (مثل: الثانويات، دور البلديات)؛
- الإدارات العمومية للضمان الاجتماعي (مثل: المستشفيات العامة).

لا تحتوي السلطات العمومية على المؤسسات العمومية إذا كانت هذه الأخيرة مصنفة ضمن المؤسسات غير المالية.

5.4.3. باقي العالم

والذي يضم:

- مجموع غير المقيمين، بما فيهم السواح؛
- والعون (فئة كل الأشكال)، الذي الفائدة منه هو إظهار تبادلات السلع والخدمات، رؤوس الأموال والعمل مع باقي العالم. بالمقابل، لا نعتد بالتيارات داخل فئة باقي العالم.

ملاحظة:

بالإمكان اعتماد تصنيفات أخرى (مثال: كان بالإمكان دمج المؤسسات العمومية في الدولة، كما أن المؤسسات المالية وغير المالية كان بالإمكان جمعها في عامل اقتصادي واحد).

3.5.3. العمليات المالية

هذه العمليات هي مالية بحتة، في مقابل العمليات الأخرى. إنها تتمثل أساسا في قروض (Prêts) (موضوعات (Placements)) وديون (Emprunts)؛ ومثلها موضوعات بنكية، قروض، إرسالات أسهم أو موجبات (Emissions d'Actions ou d'Obligations).

تارين الفصل رقم 5 ورقم 6

1. من بين الأمثلة التالية، هل يمكن أن تكون كلها حاجيات بالمعنى الذي عرف وفقه هذا اللفظ؟ أجب بنعم أم لا.

أ. التنزه،

ب. التنفس،

ت. السكن،

ث. الأكل،

ج. الشرب،

ح. القراءة.

2. أوجد مثالان للحاجات.

3. ما هو الفرق بين سلعة وخدمة؟ أجب بنعم أم لا على التأكيدات التالية:

أ. السلعة تشتري والخدمة مجانية؛

ب. السلعة مادية والخدمة غير مادية ولكن كلاهما يصلحان لإشباع حاجات؛

ت. السلعة تصلح لإشباع حاجات والخدمة لما ليس فعلا حاجة؛

ث. الخدمة هي تسمية لسلعة، في حالات معينة،

مثل طقم قهوة (Service à café) أو

طقم مائدة (Service de table).

4. أعطي خمس أمثلة لسلع مادية وخمس أمثلة للخدمات؛

● تحذير: استهلاك السلع المعمرة من طرف الأسر (مثل: السيارة) ليس مضمنا في استثمار الأسر.

التصدير:

التصدير يضم السلع والخدمات المباعة لبقية العالم. بالمقابل، الأعوان يستوردون السلع والخدمات من الخارج.

ملاحظة هامة:

نفس سلعة تصنف بشكل مختلف حسب وجهتها! ومثاله الفريضة والوقود الموجهة للأسر تصنف في الاستهلاك النهائي، بينما الفريضة والوقود المستهلكة من طرف الشركات تصنف في الاستهلاك الوسيط!

2.5.3. عمليات التوزيع**المداخيل الأولية:**

تنتج من المساهمة في الإنتاج (كنتيجة، عميل لا يساهم في الإنتاج (مثل: متقاعد) ليس لديه دخل أولي). إنها تتشكل من:

● مداخيل العمل (الأجور، المعالجات (Traitements))؛⁸

● مداخيل الملكية والمؤسسة (كراء، مستحقات الأسهم، مداخيل المقاولين الفرديين، ...).

عمليات إعادة التوزيع (Redistribution):

والتي تتم عبر التحويلات (Transferts)؛ هذه الأخيرة لا تنتج عن مساهمة في الإنتاج، عكس المداخيل الأولية. إنها بطبيعتها من دون مقابل؛ ومثلها الضرائب، الاشتراكات الاجتماعية، إعانات أو مساعدات للشركات ومنح البطالة.

الدخل المتاح:

إنه الدخل الأولي (للعامل)، مضافا إليه التحويلات المتلقاة وناقصا منه التحويلات المدفوعة؛

⁸ إن فئة الأجور والمعالجات تضم كل المبالغ التي تصرف مقابل نشاطات تمارس تحت التبعية والإشراف القانوني لصاحب العمل (L'employeur).

المحاضرة رقم 7: إنتاج السلع والخدمات

ملاحظة هامة: الانتاج هو العملية الأساسية لكل شيء. بدون إنتاج، ليس هنالك مداخل لتوزيعها وليس هنالك استهلاك!

1.4. التصنيفين الممكنين للمنتجين

1.1.4. وفق ما إذا كانت السلع والخدمات قابلة للتسويق

أم غير قابلة للتسويق

- السلع والخدمات قابلة للتسويق: منتجة من طرف الشركات (المؤسسات غير المالية، المؤسسات المالية (البنوك، شركات التأمين)، المؤسسات بدون أهداف ربحية، المؤسسات الفردية)؛
- السلع والخدمات غير قابلة للتسويق: منتجة من طرف السلطات العمومية.

2.1.4. وفق قطاع النشاط

- أولي (الزراعة، تربية النحل، الصيد)؛
- ثانوي (الصناعات)؛
 - الصناعات الاستخراجية (المناجم، المحاجر)؛
 - الصناعات التحويلية (سيارات، الورق، الزجاج، المواد الغذائية العضوية، الكيمياء)؛
 - البناء (البناء والأشغال العمومية).
- الثالث (الخدمات):
 - التوزيع (التجارة، النقل، الاتصالات (مثال: البريد))؛
 - خدمات للأسر والشركات (البنوك، شركات التأمين، الوكالات العقارية، ...)
 - الفنادق، الترفيه، السياحة؛
 - الإدارة، البحث، التعليم؛
 - الصحة والخدمة الاجتماعية.

5. هل بالإمكان وجود سلع جد غالية والتي قيمة استعمالها معدومة بالنسبة لك؟ إذا كان نعم في أي حالة؟ إذا كان لا لماذا؟

6. أعطي خمس أمثلة عن سلع استهلاكية وخمس أمثلة عن سلع تجهيز.

7. من وجهة نظر اقتصادية، هل سكان بلد هم:

- أ. مجموع رجال ونساء هذا البلد باستثناء الأطفال؛
- ب. مجموع كل رجال، نساء وأطفال هذا البلد؛
- ت. مجموع رجال ونساء هذا البلد الذين يعملون (إذن باستثناء الأطفال، أصحاب المنح والمعاشات، المرضى، ... إلخ)؛
- ث. مجموع الرجال، النساء والأطفال، باستثناء العسكريين أو المجندين؛
- ج. أجب بنعم أم لا.

8. هل يضم الاستهلاك الوسيط للشركات:

- أ. الماكينات والمعدات المستخدمة في الإنتاج؛
- ب. الأراضي والمنشآت أين توضع الماكينات؛
- ت. المواد التي هي في طور التحويل داخل المصنع؛
- ث. المنتوجات النهائية (Produits finis) التي هي في انتظار بيعها؛

ج. عمل العمال غير المؤهلين والتقنيين؛

ح. حراسة الورشة الممارسة من طرف الحراس؛

خ. أجب بنعم أم لا.

9. من هم الأعوان الاقتصاديون من بين هؤلاء:

أ. مدير مصنع؛

ب. المؤسسات؛

ت. التقنية؛

ث. السلع الاستهلاكية؛

ج. الأسر؛

ح. أجب بنعم أم لا.

- الرأس مال المادي: (المكينات، المنشآت، الأراضي)
- والرأس مال غير المادي (برامج الحواسيب، براءات الاختراع، ...)
- المعرفة والكفاءة التقنية: تتأتى من التكامل الموجود بين التقنية المدججة في المكينات والكفاءة التشغيلية لليد العاملة.

3.3.4. المخرجات

وتطلق على الانتاج المرغوب فيه (والذي يعين أيضا باللفظ "مخرجات (Output)". أما الانتاج غير المرغوب فيه فمثاله التلوث (المياه، الهواء، التربة)، وهو سبب العديد من المشاكل البيئية (التي بالإمكان أن تكون محلية/شاملة).

4.3.4. ثلاث مفاهيم أساسية مرتبطة بالانتاج: رقم الأعمال، القيمة المضافة والناتج الخام للاستغلال

• رقم الأعمال (CA):

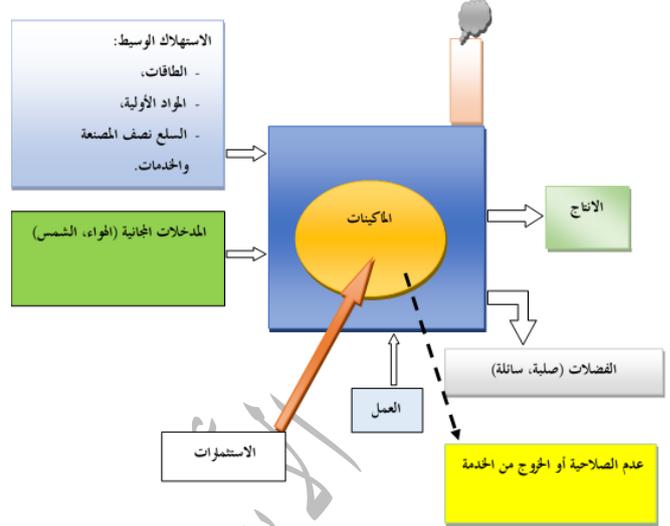
وهو قيمة الانتاج (مقابل الانتاج من حيث الحجم المعبر عنها مثلا بالطن)، والصيغة الرياضية أو المعادلة التي تعبر عنه هي: (مقدرا بالعملة المحلية) الانتاج \times الثمن = CA .

• القيمة المضافة (VA):

وهي الثروة التي تنشأها المؤسسة أو الشركة، ويعبر عنها وفق المعادلة: (مقدرا بالعملة المحلية) $VA = CA - CI$.

القيمة المضافة إذن هي الفرق بين قيمة السلع والخدمات التي تنتجها الشركة وقيمة السلع والخدمات التي تحولها (أي الاستهلاك الوسيط). بعبارة أخرى، ومثلما يشير إليه إسمه، إنه الزائد في القيمة المضاف من طرف الشركة للسلع والخدمات التي تحولها. وفي حساب القيمة المضافة، لا ننزع قيمة العمل ولا المعدات (المكينات، المنشآت، ...)!!!. ومثال القيمة المضافة للخباز = قيمة الخبز - قيمة السلع والخدمات المحولة لصناعة الخبز (الطحين، الوقود للفرن، الملح، الخميرة، الماء).

2.4. مخطط مؤسسة



3.4. الانتاج وعوامل الانتاج (Facteurs de production)

عوامل الانتاج هي كل ما يصلح أو يستخدم لإنتاج السلع والخدمات. تستخدم أيضا ألقاب "المدخلات" (Entrées et inputs) لتعيين عوامل الانتاج أيضا.

1.3.4. الاستهلاك الوسيط

وهو يضم مجموعة عوامل:

- الطاقة: وقود الطائرات، الوقود، الفحم، الكهرباء، ...
- المواد الأولية: المواد المستخرجة من المناجم، الرمل، الماء، الأشجار، ...
- السلع والخدمات التي سوف تحول، ومن بينها المواد النصف مصنعة: الفريزة (← خبز)، صفائح الحديد (← هيكل السيارة)، الحطب (← أثاث)؛
- المدخلات المجانية: الهواء، الشمس.

2.3.4. عوامل إنتاج أخرى

- العمل: يعين اليد العاملة، بما في ذلك الرأس مال البشري، أي المؤهلات المملوكة من طرف الأعوان (معارفهم، حسن الأداء)؛

ملاحظات:

إنتاجية عامل إنتاج هي مؤشر كفاءة يسمح بمقارنة الشركات فيما بينها من حيث مستوى استخدام عامل معين أو مجموع عوامل، وتكون شركة ذات إنتاجية إجمالية أعلى من أخرى إذا كانت تستعمل بأكثر فعالية عوامل إنتاجها.

3.4.4. مردودية السلم (Rendement) (d'échelle: RD)

ملاحظة مبدئية:

إذا كان إنتاج الشركة (A) < من إنتاج الشركة (B)، فهذا لا يستلزم أن إنتاجية الشركة (A) < من إنتاجية الشركة (B)، سواء على مستوى عامل معين (مثلا: العمل) أو على المستوى الإجمالي.

مردودية سلم تصف كيف كميات العوامل المستخدمة تتطور بدلالة الإنتاج. مردودية السلم تصف إذن كيف تتطور الإنتاجية مع حجم المؤسسة (من حيث أو بدلالة الإنتاج). ويمكن لمردوديات السلم أن تكون:

- ثابتة: كميات العوامل المستخدمة تتناسب مع الإنتاج (مثال: كمية العمل تتضاعف إذا تضاعف الإنتاج)؛
- متزايدة أو متصاعدة (نتحدث عن اقتصاد سلمي (Economies d'échelle)): كميات العوامل المستخدمة تزايد نسبيا أقل من الإنتاج؛
- متناقصة أو متنازلة (نتكلم عن لا اقتصاد (Déséconomies) سلمي): كميات العوامل المستخدمة تزيد تناسبا أكثر من الإنتاج.

4.4.4. محددات إنتاجية العمل

إنتاجية العامل تابعة ل:

- التحكم التقني، الذي هو ذاته تابع ل: ○ التحكم وكفاءة اليد العاملة (أي الرأس مال البشري)؛

- الناتج الخام للاستغلال (RBE):

وهو ما يتبقى للشركة بعد دفع ثمن الاستهلاك الوسيط وكلفات العمل، ويعطى وفق المعادلة: الناتج الخام للاستهلاك = القيمة المضافة - كلفة العمل.

وبالنظر للعلاقتان السابقتان، الناتج الخام للاستهلاك هو إذن ما يتبقى من رقم الأعمال بعد دفع ثمن الاستهلاك الوسيط وكلفة العمل. ولكن هنالك تبعات أخرى لا بد من دفع ثمنها (مثال: الكراء، تبعات الفوائد، ضرائب الشركات، ...).

المحاضرة رقم 8: الانتاجية

باختصار إنتاجية عامل إنتاج = الإنتاج المنجز بوحدة عامل الإنتاج المعترف.

1.4.4. يوجد العديد من مفاهيم أو معاني الانتاجية

- الانتاجية الفيزيائية لعامل ما وهي الكمية المنتجة/كمية العامل، معبرا عنها بالوحدات الفيزيائية (مثال: بعدد الوحدات لكل ساعة عمل)؛
- الانتاجية بقيمة العامل = القيمة المضافة/كلفة العامل (إنها صيغة بدون وحدة قياس)؛
- الانتاجية الاجمالية للعوامل = القيمة المضافة/مجموع تكاليف العوامل (إنها صيغة بدون وحدة قياس)؛
- مثال: لتكن لدينا شركة تصنع $Q = 200$ سلم، بواسطة $L = 50$ ساعة عمل. ثمن سلم واحد هو $p = 100$ دج/سلم، الراتب الشهري $w = 40$ دج/الساعة، و $CI = 6000$ دج.

○ الانتاجية الفيزيائية للعمل: $Q/L = 4$

سلام/الساعة؛

○ دج

$$VA = pQ - CA = 20000 - 6000 = 14000$$

؛

○ الانتاجية بقيمة العمل =

$$VA/wL = 14000/2000 = 7$$

2. ميز في التعابير التالية تلك التي تعني بالإنتاج وتلك التي تعني

بإنتاجية العمل:

- مخبزة الحلي تصنع 350 خبزة في اليوم؛
- في 2003، مولد كهربائي مركزي ينتج 1 مليار Kwh؛
- في 2004، شركة سكة حديد نقلت 5 ملايين مسافر؛
- عاملة تغلف 600 علبه شكولاتة في الساعة؛
- في مصنع للحديد والصلب، كل ساعة سريعة الحركة (Prestée) تسمح بصنع طن من الحديد.

3. عامل يصنع 88000 وحدة في السنة، علما أنه يعمل

220 يوم في السنة، أحسب منتوجيته للساعة.

4. باعت شركة 1200 وحدة بسعر 250 دج/الوحدة،

لتحقيق ذلك، قامت بـ:

- توظيف 6 عمال والذين عملوا 1500 ساعة لكل واحد بأجر ساعي بلغ 10 دج؛
- استعملت ماكينة كلفتها 100000 دج؛
- استهلكت مواد أولية بمعدل 10 كلغ/الوحدة والمكلفة 2 دج/الوحدة؛
- استهلكت وقود بمعدل 10 لتر/الوحدة والمكلفة 1 دج/التر؛

أحسب (انتبه للوحدات):

أ. رقم أعمال الشركة؛

ب. الاستهلاك الوسيط؛

ت. القيمة المضافة؛

ث. الانتاجية الفيزيائية

(الساعية) للعمل؛

ج. الانتاجية بالقيمة لمختلف

العوامل (العمل، رأس المال،

الطاقة، المواد الأولية)؛

○ الرأس مال الفيزيائي أو غير المادي

(المعدات، الماكينات، حزم البرامج، ...).

مثال: انتاجية عامل يسوى الأراضي بمعمل

ليست نفسها التي تكون لديه ببلدوزر؛

● تنظيم العمل (لا سيما لتقسيم العمل المرتبط بتخصص

كبير في المهام)؛

● حجم الشركات إذا كانت المردودية السلمية متزايدة

(أنظر النقطة 3.4.3)؛

● المناخ الاجتماعي داخل الشركة؛

● الوضعية الآنية الاقتصادية. مثال: إذا كان الطلب

ينخفض، الانتاج (Q) لدى الشركة ينخفض بالنتيجة.

إذا كانت اليد العاملة بقت ثابتة (L) (مثلا: لأن

الأجراء لديهم (CDI))، إذن الانتاجية الفيزيائية

للعمل (Q/L) ستخف.

5.4.4. وقع وأثر التطور التقني (PT)

التقدم التقني ينعكس في ارتفاع التحكم والكفاءة التقنية على

امتداد الوقت. بالنتيجة، الانتاجية الاجمالية للعوامل ترتفع، وهناك

مثال توضيحي أو تمثيلي للتطور التقني على المستوى الزراعي: من

المنجل الكبير، مررنا إلى الحصاد بالحصان، ثم إلى الحصاد بمحرك.

نتج عن ذلك تصاعد هائل في الانتاجية العمل للهكتار الواحد،

في الاقتصاديات المتطورة الحديثة، التطور التقني (PT) ينتج عن

جهود الأبحاث التي تنجزها المؤسسات والسلطات العمومية، وهو

السبب الأساسي للنمو الاقتصادي.

تمارين الفصل رقم 7 ورقم 8

1. أعد قائمة مؤسسات مرتبا إياها وفق القطاع الأولي، الثانوي

والثالث (1 أو 2 لكل قطاع). بالنسبة لكل مؤسسة، ميز

وجهة منتوجاتها (استهلاك الأسر، الاستهلاك الوسيط، سلع

استثمار). يمكنك أن تستلهم ذلك من بيئتك الاعتيادية

(مزرعة، كراج، طبيب، مصنع، محلات، ...)

نصيحة: أنجز جدول بسطور، فيها مختلف القطاعات،

وفي الأعمدة، الاتجاهات الممكنة لمنتجاتها.

- ح. الانتاجية الاجمالية للعوامل.
5. أعد النظر في معطيات التمرين رقم 4. بعد استخدام ماكينة أكثر فعالية من حيث استهلاك الطاقة، الانتاجية الفيزيائية للطاقة تضاغت. مقارنة بالتمرين رقم 4.
- ماذا تصبح الحسابات السابقة؟
 - ماذا تلاحظ على مستوى الانتاجيات بالقيمة؟
- (أقصى حد 5 أسطر).

الأستاذ مصري رضوان